

اقتصاد

فوق الطاولة

التشاركية.. وصدمة «قاسيون»!

علي محمود هاشم

بريد متخم انتهى إليه ملف «قاسيون مول» رسائل معنونة في غير اتجاه أفصحت عن الدرك المشين الذي قد تصلحه تشاركية القطاعين العام والخاص، وما قد يكتنفها من عداوة للعلم، ومن باطنه أحياناً!

فالليار ليرة الفرق بين عقدي المول، سابقاً ولاحقاً، وما بينها من ٥٠ ضعفاً لبدلته التجارية، هي في الواقع آلاف فرص العمل في المشاريع الصغيرة حرم منها اقتصادنا سنوياً، وهي ضعف الكلفة المالية التي رصدتها الحكومة في سياق مشروعها البارز لتنشيط القطاع بالتشارك مع منظمات المجتمع المحلي، وفي العناوين العامة، فكل ذلك قد يبتلعه بطريقة لا مشروعة، مشروع تشاركي واحد!

صدمة «قاسيون مول» شرعنت أيضاً الإحساس الشعبي بالتآمر على مصالحه، وفي المقابل عززت اليقين بأن الأشخاص قد يحدثون فرقاً، وأن الحكومات يمكن لها أن تكون محل ثقته حتى لو تم تجييشه هو ذاته ضدها، فمع ما تلقته من ضربات تحت الحزام، خاضت الحكومة معركة «المول» عبر جولة خاطفة أنهتها بضرية مستقيمة قاضية، مديرة ظهرها لا تحاول اللحاق بها من تشكيك حتى من بعض الإعلام الوطني الذي سعى - يبدري أو لا يبدري- لإعادة إنتاج خوال مجيشاً حبر الدفاع عن مصالح بالية، وهو المطلوب مدافعاً عنها؟!.. وللمفارقة، فقد كان لكل ذلك أن يعيد الاعتبار للدور الحكومي الأيوبي الذي يصيب المرء بالدوار، فرغم ما قد يسوقه فساد البعض من وبال عظيم على المصلح العامة تارة، يبرز في أخرى كحل وحيد يمكن الركوب إليه في صينيتها؟!.. ورغم مروحة التزيصين، نجحت وزارة التجارة الداخلية بإلقاء موعظتها الثانية عن الإحمرار الشديد لخطوط المصلحة العامة، فبعد نحو ثلاثة الأشهر من «حرب البطاطا» التي خاضتها على جبهة «الباراز»، أعادت الاعتبار اليوم لقدرة الحكومة على انتزاع الحقوق طالما توافرت الإرادة، وطالما تحلى مسؤولوها باستعداد كاف للتخلف من طقوس الإشارات وامتناع سياباتهم عالياً، للتخلف من مسؤولياتهم بالحفاظ على المال العام!.. هذه العادة الكئيبة التي كلفتنا ما كلفتنا، تنكئ إلى إحساس غامض يساور بعضهم بأن مجرد حضورهم في حيواننا كاف للقبول بقدراتهم المتواضعة وتقاعسهم حتى عن الهمس في معارك المصلحة العامة!.. وهذه موعظة أخرى لا جدوى من إلقاتها ما لم تحظ الدراسة النفسية بحصنها في قراءة عيون مسؤولينا، قبل تصحيحهم.

رسالة مريرة أخرى مررها «قاسيون مول» لا تقل قنوطاً، فوق ما نقل عن مؤتمر الاستثمار، وترآمنه مع اشتعال ملف «قاسيون»، أثار نهب بعض القطاع الخاص إلى إيقاظ أساطير ومخاوف مصطنعة من «التأميم» الزببة حيال جديدة شركته الوطنية، فيعدما تصاعد زئبقه في ميزان الوجدان الجمعي مؤخرًا، عاد ليشعل الشكوك في ثيابه يسعي لتثبيت الحكومة لحظة اندفاعها نحو استعادة حقوقها في «قاسيون»، وإن صحت هذه الشكوك، ثمة ضرورة لحمايته من نفسه وكبح أحاسيسه الخرافية عبر رزمة من المواظم تذكر بما قد يجره اجتزاء نموه الخاص من صلب التنمية الشاملة. في المجل، لم يكن السؤال يوماً يتعلق بأهمية التشاركية في إطلاق التنمية، فما يك بعدما عظمتها الحرب جاعلة من تأخرها جرماً اجتماعياً يرتكب «فوات عوائد» اقتصادية، وتسهيداً لا يبرئاً للخصخصة القسرية، إلا أن رسائل «قاسيون» المتناقضة، الرير منها والمغم بالحكومة، تؤكد أن ما نراه فوهة للتنمية الشاملة، لن يتوانى الفساد عن اتخاذه درياً لتسلل معاكس لبث الروح في جنين سفاحه.

وزير المالية: لجنة بمشاركة المصارف لدراسة الملفات

وزير السياحة لـ«الوطن»: قرارات لمنح قروض للمنشآت السياحية المتعثرة ممكنة

محمد راكان مصطفى



بين وزير المالية مأمون حمدان لـ«الوطن» أنه تم توصيف مشكلة المنشآت السياحية المتضررة في منطقتي بلودان وصيدنايا وتم تحديدها بشكل دقيق، ويمكن تصنيفها ضمن ثلاث فئات: الأولى منشآت متعثرة حاصلة على قروض سابقاً وهي بحاجة إلى قروض جديدة، والفئة الثانية منشآت تحتاج إلى قروض لإعادة إعمارها، والفئة الثالثة منشآت بحاجة إلى قروض لتشغيلية.

مشيراً إلى أنه تم الاتفاق على تشكيل لجنة بمشاركة المصارف لدراسة هذه الملفات، مع إمكانية العرض على المجلس الأعلى للسياحة لاتخاذ قرارات تسهم في حل هذه الإشكاليات، منوهاً بأن المبالغ المطلوبة ليست كبيرة. مبيناً أن منح القروض سوف يتم بناء على ضمانات حقيقية وعلى دراسات جدوى، موضحاً أن القروض المتعثرة في قطاع السياحة ليست كبيرة، مقارنة بالفروض الصناعية.

مشيراً إلى أنه سوف يتم عرض الواقع على المجلس الأعلى للسياحة لاتخاذ القرار اللازم فيما يخص القروض التشغيلية لاستئنافهم من شروط قانون التسوية الذي لا يتبع للمستثمر المتعثر الحصول على قرض آخر. وأوضح يازجي أن القروض المطلوبة لهذه المنشآت تتراوح بين مليونين إلى ٥٠ مليوناً وهي أرقام ليست كبيرة، لافتاً إلى أن منح قروض للمنشآت المتضررة يساهم في زيادة عدد المنشآت والتنافسية بما يعكس إيجاباً على المواطن من خلال تقديم خدمات لاقفة، كما أن عودة المنشأة للعمل يساعد في إمكانية تسديد قروضها.

وأكد يازجي أن المنشآت السياحية لا تقل أهمية عن أي منشآت صناعية لهذا من

أولويات عملنا المساعدة على عودتها إلى العمل كونها ترفد خزينة الدولة بالمال وتشغل اليد العاملة وتؤمن خدمات اجتماعية إضافة إلى ما تشكله هذه المصارف من أهمية بالنسبة للمواطن. وفي تصريح للصحفيين بين وزير التعليم العالي «رئيس اللجنة» عاصف الخنادق أن اللقاء مع أصحاب المنشآت السياحية يهدف إلى منحهم قروضاً تشغيلية وتسوية قروضهم المتعثرة، مشيراً إلى أنه تم التوصل إلى آليات عمل يقوم من خلالها أصحاب المنشآت بتقديم طلبات عبر مديرية السياحة في ريف دمشق قريبة سيتم منح المنشآت القروض التشغيلية اللازمة التي تعكها من النهوض بالسياحة مجدداً.

صهاريج مازوت لـ«تهريب» خردة النحاس!

الوطن

من المقرر أن تصل قيمة الغرامات المترتبة على هذه المهربات إلى نحو ١٢ مليون ليرة، وقد تم حجز الشاحنة ومصادرة الخردة وتنظيم ضبط بالقضية ليتم التعامل معها وفق الأصول المعمول بها، مبيناً أن مثل هذه الخردة تذهب معظمها للاستخدام في صناعة الأدوات الكهربائية وغيرها. وبين أيضاً أنه تم ضبط كميات من الموز المهرب في حمص تقدر غراماتها بنحو ٦ ملايين ليرة مبيناً أن معظم حالات التهريب للموز يكون منشؤها لبنان أو تركيا عبر المحافظات الشمالية وأن المهربين يتولون هذه الكميات تحت أنواع أخرى من الفواكه والخضر وصولاً للأسواق المقصودة، مؤكداً أن نسبة التهريب من مادة الموز تراجعت بسبب زيادة التدقيق الجمركي عبر تكثيف الدوريات ومراقبة المنافذ والطرق.

وعن قانون الجمارك الجديد بين أنه ما زال قيد البحث والدراسة علماً أن مديرية شؤون الضابطة الجمركية في المديرية العامة للجمارك كانت قد اعترضت على مشروع قانون الجمارك الجديد لجهة ما يتضمنه من دمج الضابطة الجمركية في المديرية، لما لذلك من انعكاسات تؤثر سلباً في منظومة العمل الجمركي، وخاصة أنه حسب المسؤولين في الضابطة الجمركية قد تم استبعادهم من مناقشات مشروع القانون الجديد للجمارك لاعتبارات لم تتم معرفة الهدف منها، ولا سيما أن نسبة العاملين في الضابطة الجمركية تشكل نسبتهم ما يقرب من ٦٠ بالمئة من الكادر البشري لإدارة الجمارك.

عرونس: الإسراع في

تأمين الخدمات والبنى التحتية لريف حلب

الوطن

دعا وزير الأشغال العامة والإسكان حسين عرونس اللجنة المخلفة بمتابعة منتطيات محافظة حلب وريفها لبيذل الجهود اللازمة والإسراع بانجاز الخدمات والبنى التحتية الأساسية من مياه وكهرباء وتأمين مياه الري بشكل أساسي على اعتبار أن المنطقة ومعيشة الأهالي تعتمد بشكل كبير على القطاع الزراعي. وجاء هذا الحديث خلال اجتماع اللجنة المعقود برئاسة وزير الأشغال العامة والإسكان حسين عرونس في مبنى الوزارة أمس لمتابعة ما تم إنجازه في محافظة حلب وريفها بحضور وزراء الزراعة والموارد المائية والإدارة المحلية والبيئة والكهرباء والسياحة من أجل وضع المصروفة التنفيذية والبرنامج الزمني للتعامل مع متطلبات المواطنين في ريف حلب الشرقي والجنوبي وجنوب غرب الرفة.

ولفت عرونس خلال الاجتماع إلى أهمية زيارة الوفد الحكومي لهذه المناطق خلال الأسبوع الماضي وإطلاعه على حاجة تلك المناطق للخدمات الأساسية لضمان عودة بورة الحياة واستقرار السكان في مدينتها وقرىها بعد تحرير الجيش العربي السوري مساحات واسعة من الإرهاب، في حين وعد الوزراء الأعضاء في اللجنة بالمتابعة الحثيثة لتأمين الخدمات ومنتطيات الأهالي في المناطق المحررة في ريف حلب الشرقي.

ويأتي الاجتماع بناء على ما تقر في جلسة مجلس الوزراء بتاريخ ٧/٤ من الشهر الجاري وطلب من اللجنة مناقشة أوضاع المناطق التي تم تحريرها في ريف محافظة حلب ووضع الرؤى والمقترحات لتأمين البنى التحتية والخدمية فيها لضمان عودة الأهالي سريعاً إلى هذه المناطق وفقاً لما تم الاتفاق عليه أثناء الجلسة.

عبد الهادي شباط

كشف رئيس مجلس الإدارة في الاتحاد السوري لشركات التأمين (ومدير السورية للتأمين) إياد الزهراء أن التأمين الإلزامي حقق خلال النصف الأول من العام الجاري ٤٨١ (٢٠١٧) ألف عملية بقيمة إجمالية للأقساط بنحو ٤,٢ مليار ليرة، وهو ما يشير لانخفاض بنسبة ٩ بالمئة مقارنة مع عدد العمليات للفترة نفسها من العام الماضي الذي سجل ٥٢٨ ألف عملية بإجمالي أقساط بقيمة ٢,٨ مليار ليرة.

وهنا يوضح الزهراء أن ارتفاع قيمة إجمالي الأقساط في العام الحالي يعود لتغيير التغطيات وزيادة الأسعار، على حين يشير انخفاض نسبة عدد العمليات إلى ظاهرة سير المركبات في الشوارع من دون الالتزام بالتأمين، وهو ما يستدعي مراجعة لدى متابعة التقيد بالتزام أصحاب المركبات بالتأمين الإلزامي.

وحول التأمين الإلزامي الحدودي، بين رئيس مجلس الإدارة أن مقارنة مؤشرات التأمين الإلزامي الحدودي للنصف الأول من العام الحالي مع مثيلاتها للفترة نفسها من العام الماضي تظهر زيادة بنسبة ١٩ بالمئة في عدد العمليات خلال العام الحالي على حين سجلت الأقساط زيادة تجاوزت ٢٠٠ بالمئة، حيث بلغ عدد العمليات في النصف الأول من ٢٠١٦ نحو ٣٨٢١ عملية وإجمالي الأقساط نحو ٣٧ مليون ليرة على حين كانت عمليات النصف الأول من العام الجاري ٤٥٤٩ عملية بإجمالي أقساط نحو ٩٣,٦ مليون ليرة.

وبالاتقال مع رئيس مجلس الإدارة إلى البطاقة البرتقالية التي تمثل البطاقة العربية الموحدة لتغطية التأمينات الإلزامية وفق الشروط المتفق عليها بين الدول المشتركة، حيث تخضع المركبة لشروط التأمين الإلزامي في الدولة التي يقع فيها الحادث، على حين يمكن شراء البطاقة من أي منفذ في مجموعة الدول المشتركة بالاتفاق، فقد أوضح الزهراء

التأمين الحدودي يحقق زيادة في العمليات بنسبة ١٩ بالمئة و«البرتقالي» ١٢ بالمئة

الزهراء لـ«الوطن»: ٩ بالمئة تراجع في عمليات التأمين الإلزامي



أن عدد العمليات سجلت زيادة خلال النصف الأول من العام الجاري بنحو ١٢ بالمئة مقارنة بالنصف الأول من العام الماضي على حين تجاوزت قيم الأقساط أيضاً ٢٠٠ بالمئة حيث سجل عدد عمليات النصف الأول من العام الماضي نحو ١٧ ألف عملية بقيمة أقساط ٩٨ مليون ليرة على حين كانت مؤشرات النصف الأول من العام الجاري ١٩ ألف عملية بأقساط وصلت لـ ٢١٥ مليون ليرة، وحول الزيادة الكبيرة في قيم الأقساط مقارنة بالزيادة في عدد العمليات أوضح أن السبب هو تغير قيم التغطيات والأسعار. كما كشف الزهراء أن نشاط حركة الانتقال للمركبات بين دمشق وبيروت سجل عدد عمليات مرتفعاً خلال فترة العيد الماضي وهو ما عزز من قيم الأقساط الإجمالية، موضحاً أنه بالعموم لا يعبر عدد البطاقات عن عدد العمليات لأن البطاقات تستخدم لفترات زمنية مختلفة حسب فتحها فتمنح سنوي أو نصف سنوي وأقل أو أكثر من ذلك وبناء عليه تستطيع المركبة الدخول والمغادرة

محافظة دمشق تتصالح مع «المخالفات» في البناءات والعقارات

صالح حميدي

واقعدت الشروط الخاصة لتسوية أي يكون العقار في منطقة الصناعية أو وجوب أن تكون المهنة من الصناعات الخفيفة والمتوافقة مع قرار مديرية المهن والرخص وأن يكون هناك مدخل مستقل مرتبط بالأموال العامة وتقديم تقرير فني يثبت أن استخدام الآلات والحمولات لا يؤثر في السلامة الإنشائية.

ووافقت محافظة دمشق أيضاً على تسوية المخالفات المؤدية إلى زيادة مساحة البناء مثل تحويل بروز مكشوف لمستور أو إنشاء بروزات أو تجاوز على المنور واستغلال تحت البروزات والأدراج والممرات ومدخل البناء والبناء في الوجيبة وعلى عدة مستويات وبناء بالرفع الإلزامي، بناء بالتراس واستغلال أمام مرآب وكل توسعته، وبناء فوق مرآب وكل توسعته وعلى عدة مستويات وإنشاء مرآب وغرفة ضمن بيت الدرج بالقبو أو أرض أو سطح متصل مع القسم أو منفصلة رقم إفرانزي والغناء نازل القمامة وبناء من دون ترخيص شريطة ألا يكون البناء متجاوزاً على التخطيط المصق أو مناطق المخالفات الجماعية والغناء سلام النجاة من الحريق.

إضافة إلى تسوية بناء على السطح الأخير وعلى عدة سويات أي بناء فوق بناء على السطح الأخير بشرط التعهد بجعل سطح المخالفة ملكاً مشتركاً بين جميع مقاسم العقار إلا ما ثبت إفران ملك خاص في قبو السجل العقاري، وإحداث نصابي غير مفضولة وعلى عدة مستويات سكنية أو تجارية أو صناعية، ومخالفة فصل الوحدات وض وحدات بصفة الاستثمار نفسها والمالك نفسه لا تعتبر مخالفة مع وجوب أن يكون لكل وحدة سكنية مفضولة مدخل مستقل على ملكية مشتركة أو عامة وإذا كانت وحدة تجارية يجب أن يكون لها مدخل مستقل على الأملاك العامة وبحال الدخول على ملكية مشتركة يتم الحصول على موافقة ٧٥ بالمئة من المالكين في الجزء المشترك وعند ضم جزء من مقسم مجاور يجب تأمين موافقة المالك المتجاوز عليه ما لم يكن منفرداً قبو السجل العقاري.

والتحويل إلى سكني «من تجاري من صناعي... ومتنوعاً على أن يكون مدخل خاص لكل جزء



الحكومة تنوي

فض خلاف السكر

بين «الصناعة»

و«التموين» بتحميل

الصفقة لـ«المالية»!

هنا غانم

بعد أن تشعب الخلاف بين وزارتي الصناعة والتجارة الداخلية وحماية المستهلك وعزوف السورية للتجارة عن استرجار كميات السكر لدى المؤسسة العامة للسكر التي تبلغ كميتها ٩٥٠٠ طن، تكلفه الطن الواحد منها ٣٣٥ ألف ليرة سورية أي أن قيمتها تصل إلى ٣,١٨٢ مليارات ليرة سورية، قررت الحكومة أخيراً وبعد أشهر، التدخل لفض الخلاف، ومناقشته في اللجنة الاقتصادية اليوم لاتخاذ القرار اللازم.

وبين مصدر مسؤول في الحكومة لـ«الوطن» أنه تم استدعاء كل من وزراء الصناعة والتجارة الداخلية والاقتصاد والتجارة الخارجية إضافة إلى وزير المالية، الذي يبدو أن وزارته سوف تتحمل فئ الصفقة ليصار إلى استلام كميات السكر المتراكمة لدى المؤسسة وطرحها في الأسواق المحلية.

وذكر المصدر أن المؤسسة العامة للسكر كانت قد طرحت سعر التكلفة البالغ ٣٣٠ ليرة على حين عرضته على السورية للتجارة بـ ٣٣٥ ليرة وهو يسبب جدماً بما يتناسب مع التكلفة والجودة باعتباره من أجود أنواع السكر.

وأوضحت مصادر مسؤولة في وزارة الصناعة لـ«الوطن»، أن الترخيص الحاصل في استرجار كميات السكر قد انعكس على إنتاج المؤسسة وخلال هذا المدّة كانت المؤسسة قد قامت بإنتاج وتكرير نحو ١٥ ألف طن أي عمل إنتاج شهريين، الأمر الذي أدى إلى توقيف العملية الإنتاجية وتسبب زيادة المخزونات وعدم صرفيها في السوق، ريفاً يتم تحديد السعر المناسب للبيع بما يحقق التكلفة الإنتاجية وهامشاً بسيطاً من الربح.

سؤال الحكومة: لماذا لم يتم تصريف هذا المخزون منذ أكثر من شهرين من الجهات المعنية ضمن السوق المحلية وكسر سعر التكلفة؟ لماذا لا يتم الإيعاز إلى السورية للتجارة باسترجار الكميات باعتبارها الركيزة الأساسية للمستهلك؟